الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
8 July 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

ثم: السيد بن ملوك (نائب الرئيس) ..... (المغرب)

ثم: السيد سوازو (الرئيس) ..... (هندوراس)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61017 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن إنشاء حساب التحدي الألفي قبيل انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يشكل مثالا لالتزام المنظمة العميق بمساعدة الفقراء ودعم البلدان التي تقدر الحكم الرشيد، وتستثمر في شعوبها، وتشجع الحرية الاقتصادية. وأضاف أن إنشاء هذا الحساب يمثل أيضا انعكاسا لسياسة الولايات المتحدة الإنمائية لتحرير إمكانيات الفقراء، وليس في جعلها حبيسة لدوامة التبعية.

٢ - وقال إن الولايات المتحدة قد انضمت، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إلى عدد من الحكومات، والمنظمات الدولية، وقطاع الأعمال التجارية، في إطلاق ما يزيد على اثنتي عشرة مبادرة تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة. وأوضح أن هذه المبادرات شملت نطاقا واسعا من القضايا، تنوعت من مسائل المياه والطاقة والجوع والغابات إلى مسائل الصحة والإسكان والمحيطات والمعلومات الجغرافية. وأضاف أنه يجب على اللجنة الآن أن تحدد أفضل السبل لدعم نتائج مؤتمر مونتيري، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة. وذكر أن جدول أعمال اللجنة لدورتها الحالية يشمل عددا من المسائل الرئيسية التي بُحثت في هذه المؤتمرات الثلاثة بيد أن هذا الجدول يتسم أيضا بكثرة التكرار، ولذا فإنه سيفيد من إعادة التنظيم، والتبسيط، وتجميع بنوده في إطار عدد محدود من المواضيع الرئيسية.

٣ - وقال إنه ينبغي على اللجنة، بالإضافة إلى ما سبق، أن تطلب إلى لجنة التنمية المستدامة مناقشة الكيفية التي يمكن لها أن تعمل بها بوصفها مركزا تنسيقيا لمناقشة الشراكات. وأوضح أن الشكل الجديد يمكن أن يتركز على مواضيع المياه والمرافق الصحية، والطاقة ، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، التي حددها الأمين العام قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي.

٤ - **السيد هدايت** (إندونيسيا): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن التحديات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ تتمثل في القضاء على الفقر والجوع المهينين للكرامة البشرية، وضمان نجاح العولمة والدفع قدما بالتنمية المستدامة من خلال تكامل مكوناتها الثلاثة التي يدعم بعضها بعضا - التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية. وبين أن التعددية، وهي المسألة التي أبرزت خلال المناقشة العامة في الجلسة العامة للجمعية العامة، ستكون أكثر الوسائل فعالية لمجابهة هذه التحديات، و، فضلا عن ذلك، لمكافحة الظاهرتين التوأمين اللتين ابتلي بهما العصر الحديث، وهما - الإرهاب الدولي والفقر. وأوضح أن وزير خارجية إندونيسيا أكد، خلال مناقشة الجلسة العامة، أن التعددية تعني احترام وجهات نظر الآخرين، والدخول في مشاورات، والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. وأضاف أن الجمعية العامة، باعتبارها أعلى هيئة داخل منظومة أمم متحدة معززة الأهمية، ينبغي أن تلعب دورا حيويا في تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات بشأن تنفيذ نتائج مؤتمرات عام ٢٠٠٢، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة لمواصلة إصلاح عمل الجمعية العامة خلال الدورة الحالية.

٥ - وقال إن إعلان الألفية، والإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة عمل جوهانسبرغ، قد أكدت جميعها على أن المسائل المالية، والتجارة والتعاون الإنمائي، يجب ألا تبحث بعد الآن بمعزل عن بعضها البعض. وأوضح أن وجود بيئات تمكينية وطنية ودولية أفضل وحشد الموارد المالية المحلية والدولية، هما

أيضا عاملان لهما نفس الدرجة من الأهمية الحيوية من أجل مزيد من التنفيذ للأهداف الإنمائية للألفية. ودعا، في مجال التجارة الدولية، إلى قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف وعدم التمييز، وهو ما نادى به مؤتمر الدوحة، فضلا عن توفر إمكانية أكبر لوصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. وقال إن وفده يؤيد استخدام حقوق السحب الخاصة للعمليات الإنمائية، والمزيد من التطوير لمبادلات الدين لأجل تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، وبصورة عامة، استخدام مبادلات الدين باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة. وذكر أن وفده يدعم أيضا مقترح الأمين العام الداعي إلى مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للمنظمة في تشجيع التنمية. وقال، مؤكدا على أهمية وجود إطار مؤسسي لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أن وفده يتطلع إلى مقترح الأمين العام بشأن الطرائق الجديدة لعمل لجنة التنمية المستدامة، ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في ضمان الترابط. وأشار إلى ضرورة أن يكون للبلدان النامية دور أكبر في عملية صنع القرار في مختلف الهيئات الدولية، وذلك ضمانا لتحقيق ترابط أكبر بين الأمم المتحدة والأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية، مضيفا أنه يجب زيادة حجم التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦ - **السيد سن سون هو** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أنه على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن حجم الفقر قد بلغ معدلات تبعث على القلق. وأضاف أن الهوة التي تفصل بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعا، وأن الأنشطة الاقتصادية المتهورة المتجهة نحو الربح، وإساءة استعمال الموارد الطبيعية، والصراعات والمواجهات المختلفة، كلها عوامل تقوض التنمية الاقتصادية المستدامة والبيئة العالمية. وذكر أنه يتعين لتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة للبلدان النامية، شطب ديونها الأجنبية، وإلغاء وضع الشروط على تقديم الموارد والتكنولوجيا. وأشار إلى أنه يتعين، فضلا عن ذلك، إزالة العوائق المختلقة، وذلك للسماح بوصول السلع من البلدان المتقدمة النمو والنامية إلى الأسواق. وبين أن هناك التزاما أخلاقيا يقع على البلدان المتقدمة النمو يتمثل في تقديم العون إلى البلدان النامية، من أجل إيجاد مناخ سياسي متسامح يهيئ ظروفا مواتية للتنمية الاقتصادية، وفوق ذلك كله رفع الجزاءات وضروب الحصار بجميع أشكالها المفروضة ضد الدول النامية.

٧ - وقال إن حكومته قد اتخذت مجموعة من التدابير لإصلاح وتحديث اقتصادها، لا سيما، في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، ذكر أنها تقدم المواد والتدريب لخبراء تكنولوجيا المعلومات في مراكز الفكر الحاسوبي.

٨ - **السيد زانغ ييشان** (الصين): قال إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هما نقطتا بداية فقط يتعين الآن ترجمة نواتجهما إلى أعمال. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على المجتمع الدولي دعم جهود التنمية الوطنية، وإيجاد بيئة خارجية مواتية، وزيادة صلاحيات صنع القرار في البلدان النامية في الشؤون الاقتصادية الدولية. وأضاف أنه يجب، في الوقت نفسه، على البلدان المانحة، والبلدان النامية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، أن تقيم شراكات عالمية ذات توجه إنمائي بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وذكر أن الموارد المالية والتكنولوجيا هما المفتاح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية. وبيَّن أنه،

كما ذكر الأمين العام، ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إنه يجب على البلدان المتقدمة النمو، تحقيقا لتلك الغاية، أن تفي بالعهود التي قطعتها على نفسها في مونتيري بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تسعى جاهدة لتحقيق الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في أسرع وقت ممكن. وأضاف أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تُنفذ بشكل كامل ما اتفق عليه في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في إطار جولة أوروغواي، وأن تزيل العوائق التجارية المفروضة ضد البلدان النامية، وأن تحسن قدرة هذه البلدان على الوصول إلى الأسواق، وأن تأخذ، فوق ذلك كله، شواغل هذه البلدان في الحسبان عند عقد الجولة الجديدة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. ونوه أيضا بالأهمية الحيوية لزيادة الاستثمارات في البلدان النامية، والعمل بشكل فعال على حل مشكلة ديونها الخارجية.

١٠ - وقال إنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف أن تمتنع عن فرض نماذج إنمائية على البلدان النامية، عوضا عن السماح لها بأن تختار طريقها الخاص نحو التنمية؛ وأضاف أنه يتعين أيضا على هذه البلدان والوكالات تقديم المساعدة لتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية ومنحها مزيدا من المساعدات غير المشروطة. وأضاف أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت نفسه، تعزز من تنسيقها وتعاونها مع البنك الدولي، ومع صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف.

١١ - **السيد هاراغوتشي** (اليابان): قال إن اليابان قد وعدت بتقديم مساعدة تتجاوز قيمتها ٢٥٠ بليون ين (٢ بليون دولار تقريبا) على امتداد السنوات الخمس القادمة للبرامج التعليمية في البلدان ذات الدخل المنخفض. وذكر أن خطة عمل جوهانسبرغ قد أوصت بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إمكانية تخصيص عقد للتثقيف من أجل التنمية المستدامة، يبدأ في سنة ٢٠٠٥.

١٢ - وذكر أن شعور البلدان النامية بأنها تمتلك مقدرات تنميتها ودخولها في شراكات مع المجتمع الدولي هما أمران حيويان لإقامة توازن بين الحماية البيئية والتنمية. وأضاف أن حكومته قد شرعت، في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، في خطة مساعدة أطلق عليها ''التضامن بين اليابان وأفريقيا''، وأنها ستستضيف مؤتمر طوكيو الدولي الثالث للتنمية الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأعرب عن ترحيب وفده بخطة عمل أفريقيا التي أقرتها مجموعة الثمانية بلدان في مؤتمر قمتها المعقود في كانانسكس. وأردف أن اليابان دولة مانحة رئيسية منذ سنة ١٩٩٧ في مبادرة أطلق عليها الأرز الجديد لأفريقيا، يتم من خلالها تشجيع زراعة نوع جديد من الأرز ذي الإنتاجية العالية، مقاوم للأمراض، وهو فصيلة مولدة من الأرز الأفريقي والآسيوي يمكن أن تكون ذات نفع كبير في التخفيف من آثار نقص الأغذية.

١٣ - وقال في معرض تناوله للمسائل الإنمائية، أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لما تتسم به أوضاع أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية من ضعف. وذكر أن تنفيذ برنامج عمل بروكسل، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وبرنامج عمل بربادوس، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن يستمر. وأضاف أنه يتعين أيضا دعم الاجتماع الوزاري للدول النامية غير الساحلية، المقرر عقده في سنة ٢٠٠٣.

١٤ - وذكر أن اليابان، منذ أوائل التسعينيات، شجعت ''التعاون الثلاثي'' دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بضم جهودها إلى تلك التي تبذلها، ضمن بلدان أخرى، الأرجنتين والبرازيل وتايلند وتونس وسنغافورة وشيلي والفلبين ومصر، والهادفة إلى إرسال خبراء إلى بلدان نامية أخرى أو تنظيم حلقات دراسية لها. وبيَّن أن اليابان قد ساهمت، في السنة المالية ٢٠٠١، بمبلغ ٩٦ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يعادل تقريبا ١٥ في المائة من ميزانية البرنامج الأساسية. وأضاف أن اليابان قد خصصت مبلغ ٤,٥ مليون دولار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن اليابان قد نظمت في شهر آب/أغسطس المبادرة من أجل التنمية في شرق آسيا لمناقشة المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى الوزاري؛ وأعرب عن أمله في أن يتم تطبيق الدروس المستفادة في شرق آسيا في مناطق أخرى.

١٥ - وقال إن اليابان، وهي البلد الذي يساوره قلق عميق إزاء مشكلة الاحترار العالمي، قامت، في حزيران/يونيه، بالتصديق على بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وذكر أن اليابان أعربت عن أملها في أن تقوم البلدان المدرجة في المرفق الأول التي لم تصدق بعد على البروتوكول بالتصديق عليه في أقرب تاريخ ممكن، وفي أن تبذل البلدان غير الملزمة ببروتوكول كيوتو كل جهد ممكن لخفض ما تسببه من انبعاثات غازات الدفيئة، أو الحد منها. وأكد أيضا على الحاجة إلى تعزيز التقيد بمختلف الاتفاقات البيئية الدولية، لا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الحاد و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا.

١٦ - وكرر، في الختام، ما عبَّر عنه الرئيس من قلق إزاء الحاجة إلى إدارة عمل اللجنة الثانية بطريقة أكثر كفاءة واتساما بالطابع العملي.

١٧ - **السيد تشاودوري** (بنغلاديش): عبّر عن دعم وفده للبيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه لا يمكن إحراز تقدم بدون زيادة تدفق الموارد إلى بلدان العالم النامي لا سيما أشد البلدان فقرا. وأوضح أنه يتعين على البلدان الصناعية ذات الدخل العالي الحد من عوائقها التجارية، بما في ذلك معايير العمل غير الواقعية، والسماح لأشد البلدان فقرا بالوصول إلى أسواقها، بشكل معفى من الرسوم الجمركية، وغير مقيد، وذلك حتى يتسنى ضمان استفادة البلدان الأكثر فقرا من فوائد العولمة. وأضاف أن العولمة يجب أن تفضي أيضا إلى جعل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وأدوات الحكم العالمية أكثر اتساما بالطابع الديمقراطي، كما ينبغي أن تفضي إلى تحقيق المرونة الضرورية للاستجابة للتحديات الجديدة. وأشار إلى أنه وفقا لدراسة مشتركة أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاجتماع السنوي الذي عقد في الآونة القريبة لهاتين المؤسستين، تستهلك العوائق التجارية سنويا مبلغ ٦٥٠ بليون دولار، يمكن لولا ذلك تسخيرها في رفع مستويات المعيشة في أشد البلدان فقرا. وذكر أن هذه المسائل جميعها ستعالجها منظمة التجارة العالمية. وقال إن بنغلاديش، من جانبها، قد حررت نظامها التجاري، وسبقت في ذلك بوقت طويل بلدانا أخرى في أوضاع مماثلة، وأعرب عن أمل بنغلاديش في معاملة بالمثل من طرف شركائها.

١٨ - وقال إن المجتمع الدولي يتعين عليه دعم التنفيذ الكامل للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، وإعلان بروكسل، وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وذكر أن أقل البلدان نموا تُدرج عناصر من برنامج عمل بروكسل في برامجها الوطنية؛ وينبغي، في المقابل، على المجتمع الدولي وشركائه، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها

المتخصصة، أن تفي بالتزاماتها. وأعرب عن ترحيب وفده بقرار الأمين العام تعيين ممثل سام لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعرب عن الأمل في أن يتم تعزيز القدرة التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٧. وقال إنه يجب الآن على المجتمع الدولي، فضلا عما سبق، أن يقوم بجهود موازية للجهود التي قام بها القادة الأفارقة في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وذكر أن وفده يتطلع إلى مقترحات الأمين العام بشأن الدعم المؤسسي لتنفيذ الشراكة الجديدة.

١٩ - وقال إن بنغلاديش قد تغلبت على الفقر من خلال مزيج من السياسات الاقتصادية السليمة، والاستخدام الملائم للمساعدة الخارجية والمبادرات المحلية المتسمة بالروح الابتكارية، مثل الاعتمادات الصغيرة والتعليم غير الرسمي. وأوضح أن بنغلاديش تنتج الآن كميات كافية من الحبوب لغذاء شعبها، وأنها قد خفضت من معدل نموها السكاني بمقدار النصف في العقدين الأخيرين، وقطعت خطوات كبيرة في مجال تعميم المنظور الجنساني، وفي إنجازاتها بصفة عامة في مجالي الصحة الوطنية والتعليم. وبين أنه من وجهة نظر وفده، لا يتسنى تحقيق التنمية إلا في سياق التعددية والديمقراطية والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، وأن يتم تعزيز ذلك من خلال بيئة دولية ممكنة. وقال إن التنمية يجب أن تشمل جميع الأطراف الفاعلة - المنظمات غير الحكومية، ومجموعات الدعوة، وشراكات القطاعين العام والخاص، والشراكات الحكومية الدولية، من قبيل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب نفسها.

٢٠ - **السيد لولشكي** (المغرب): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكد على الحاجة إلى وجود آليات متابعة لمؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ حتى يتسنى تقييم الكيفية التي ينجز بها الشركاء الإنمائيون التزاماتهم. وذكر أنه يجب على اللجنة الثانية، على وجه الخصوص، أن تحدد أفضل السبل لتقييم ما أحرزته الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية والإقليمية من تقدم، ومدى تنفيذها لتوافق آراء مونتيري. وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوسعه أن يلعب دورا رئيسيا في هذا الصدد. وبين أنه على الرغم من أن خطة العمل المعتمدة في جوهانسبرغ كانت دون مستوى تطلعات البلدان النامية، فإنها على الرغم من ذلك قد حددت طائفة من الالتزامات يتعين على المجتمع الدولي الوفاء بها. وأعرب عن ترحيب وفده، في هذا الصدد، بالقرار الهادف إلى إنشاء صندوق للتضامن الدولي يتم من خلاله تمويل برامج ومشاريع القضاء على الفقر، وأعرب عن الأمل في أن يتم تحديد طرائق عمل الصندوق خلال الدورة الحالية.

٢١ - وقال إن وفده يولي أهمية كبرى لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية وخطة عمله، لا سيما الأهداف المتمثلة في الخفض بمقدار النصف من عدد مَن يعانون من الفقر ونقص الغذاء. وأكد، في سياق إعرابه عن الانشغال إزاء مفاوضات التجارة العالمية التي تتم في إطار منظمة التجارة العالمية، على الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر الدوحة الوزاري بشأن وضع مصالح البلدان النامية في قلب اهتمام هذه المفاوضات، وجعل الجولة الجديدة من المفاوضات ''جولة إنمائية''. وقال إن المأزق في مفاوضات التجارة العالمية وازدياد تدابير الحماية في الآونة الأخيرة، يجعلان من ذلك الالتزام موضعا للشك.

٢٢ - وأكد، في معرض ترحيبه بدعم الجمعية العامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، على أهمية التزام البلدان الأفريقية بإكساب نظمها السياسية طابعا ديمقراطيا وتحسين سياساتها الاقتصادية. وذكر أنه لم تتضح

حتى الآن الطريقة التي ستكيف بها منظومة الأمم المتحدة أنشطتها التنفيذية مع مقترح الأمين العام بشأن جعل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطار السياسة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/57/156، الموجز)، وكيف يمكن لها دمج هذه الشراكة في برامجها التعاونية. وأوضح أن إنشاء آليات عملية ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة – البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية – هما عاملان ضروريان لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عُقدت في سنة ٢٠٠٢.

٢٣ – السيد بن ملوك (المغرب)، نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٢٤ – **السيد إيفاه – أبِنتنغ** (غانا): قال إنه بالرغم من المقترحات الجديرة بالثناء المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا، ما زال يتعين على البلدان النامية تحقيق تقدم ملموس، بالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها من أجل تنفيذ الإصلاحات وتحرير اقتصاداتها. وقد سارت الأوضاع بوجه عام إلى الأسوأ لأسباب عديدة من بينها على الخصوص انعدام تنسيق أعمال متابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وتنفيذها. لذا ينبغي للأمم المتحدة أن تقترح سبلا عملية لتحقيق الأهداف المحددة بدلا من إصدار قرارات يكرر بعضها بعضا.

٢٥ – وأوضح أن القضاء على الفقر من بين المصاعب البالغة التي تواجهها الإنسانية. ولذلك فإن من المشجع ملاحظة حصول اتفاق عام لم يسبقه مثيل على التدابير الضرورية لمعالجة ظاهرة الفقر. ومن غير الممكن تحقيق هذا الهدف دون وجود إدارة جيدة واحترام لسيادة القانون والسياسات، والبنى المراد بها إطلاق العنان للطاقات الإبداعية للشعوب وتشجيع الاستثمار المباشر الداخلي والأجنبي على حد سواء. وقال إن غانا ملتزمة إلى أبعد الحدود بتلك المبادئ الأساسية لكنها غير قادرة على بلوغ مستويات النمو الضرورية على المدى القصير دون حصولها على دعم اقتصادي ميسر وحازم وشامل من جانب المجتمع الدولي، خاصة في مجالات التجارة وسبل الوصول إلى الأسواق، والتخفيف من وطأة الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية وبناء القدرات. وقال إن حكومته تنظر بقلق بالغ إلى التدابير التي اتخذها بعض الدول، والتي تؤدي إلى خنق عملية تحرير التجارة على حساب البلدان النامية. وقال إن هذه الأعمال التي أقدمت عليها بلدان متقدمة تشكل انتهاكا لتعهدها بتقديم الدعم من أجل القضاء على الفقر.

٢٦ – وأشار إلى أن تخفيف عبء الديون الخارجية يعتبر على نطاق واسع أحد العوامل الحاسمة لتحرير الموارد التي يمكن استخدامها لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تشجيع النمو والتنمية المستدامين. وقال إن غانا، في إطار جهودها من أجل إعادة إرساء دعائم الاستمرارية المالية، قد اختارت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي زيادة الموارد المالية المخصصة لهذه المبادرة وينبغي أن ينبني تحليلها لمدى استمرارية الديون على توقعات أكثر منطقية لما سيجنيه كل بلد من أرباح من صادراته في المستقبل.

٢٧ – وقال إن مبدأ الإقراض والاقتراض عنصر هام من عناصر تمويل التنمية، ومن ثم فإن غانا ستفي دائما بالتزاماتها التعاقدية لإدامة اقتصاد حديث ونظام مالي دولي مستقر. وقال إن غانا من بين بلدان نامية أخرى تسعى من أجل اتخاذ مزيد من التدابير الثنائية والمتعددة الأطراف لحل مشكلة الديون. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية أحد العناصر الحاسمة في مكافحة الفقر، وقال إن غانا تنظر بقلق بالغ إلى الرقم الحالي المتمثل في ٠,٢٢ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي والمخصص لهذه المساعدة بالمقارنة مع هدف الأمم

المتحدة المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة. وينبغي لشركاء التنمية أن يبدوا تضامنا عمليا عن طريق عكس ذلك الاتجاه وتحقيق الهدف المحدد.

٢٨ - وقال إنه في خضم مكافحة الفقر، كانت الوتيرة البطيئة للإصلاحات تعزى أحيانا إلى انعدام القدرات المؤسسية في البلدان النامية. وينبغي الاستعاضة عن الطريقة العتيقة والمكلفة وغير الفعالة لتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية عن طريق الاستعانة بالمستشارين الأجانب الذين يتقاضون أجورهم من ميزانية المعونة، بتخصيص الموارد لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية. ويشكل بناء القدرات واتخاذ تدابير أخرى أمر ضروري للنجاح في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٩ - وأشار إلى أن غانا أقرت بطبيعة التنمية المستدامة المتعددة الجوانب وأنها على علم تام بمسؤوليتها لحماية موارد الأرض في سبيل البشرية جمعاء. وكان المجتمع الدولي قد اتفق على الحاجة الملحة للتصدي لمشكلة تدهور البيئة على الصعيد العالمي. ومع ذلك فإن الآمال الكبيرة التي انبثقت عن مؤتمرات منها مؤتمر قمة الأرض لم يتحقق الجزء الأعظم منها. ومهما يكن التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف المتفق عليها، فإنه كان أبطأ مما كان متوقعا، بل إن الظروف ازدادت سوءا في بعض الحالات. وأشار إلى أن غانا كانت قد صدقت على معظم الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة واستحدثت أطرا تشريعية واجتماعية شاملة لتحقيق الأهداف المحددة لها. وتبين من تجربتها أن تحقيق هذه الأهداف ليس بالشيء الهين حتى في حال وجود الإرادة السياسية لذلك.

٣٠ - وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تعهد المجتمع الدولي مرة أخرى بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولحسن الحظ، تضمنت خطة التنفيذ أهدافا معقولة وقابلة للتنفيذ وجداول زمنية لاتخاذ إجراءات بشأن مجموعة واسعة متنوعة من المسائل، بما فيها المياه النقية والمرافق الصحية ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية الخطرة. ولا بد لمبادرات الشراكة التي تضم الحكومات وفئات المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية أن توجد مزيدا من الموارد والخبرات لتحقيق النتائج البعيدة المدى.

٣١ - وأشار إلى أن نتائج مؤتمر القمة ينبغي أن تشجع إقامة شراكات عملية لتحقيق التنمية المستدامة، تضم الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وأوساط الأعمال التجارية وفئات المجتمع المدني مع مزيد من الموارد لمعالجة المشاكل العالمية على نطاق عالمي. وقال إن اللجنة الثانية يجب أن تبذل قصارى جهدها لإيجاد سبل لتنظيم تلك الطاقة لتصبح إنجازات عملية لما فيه خير البشرية.

٣٢ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن نمو الاقتصاد على الصعيد العالمي تباطأ إلى حد كبير خلال السنتين الماضيتين، وتأرجح الاقتصاد العالمي بين الكساد وانتعاش بسيط. وكانت هناك لسوء الحظ اختلافات كبيرة بين الأطراف الاقتصادية الرئيسية بشأن الإجراءات التي يتعين على كل طرف اتخاذها لإنعاش النمو.

٣٣ - وقال إن ١٢ بلدا فقط من بين ١٤٠ بلدا ناميا هي التي استفادت من عهد العولمة في حين ساد توافق آراء واشنطن بدون منازع. وفي إطار الاقتصاد العالمي الذي تتسارع فيه خطى الاندماج، تزايد تهميش أفقر البلدان وأكثر الفئات ضعفا في داخلها. وبينما ازداد الرخاء في بعض أرجاء العالم، استمر تزايد عدد الفقراء من حيث الأرقام المطلقة؛ وازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرا. وهذا ليس بشير خير بالنسبة لعملية إرساء نظام عالمي مستقر ومزدهر خلال القرن الحادي والعشرين.

٣٤ - ومن أهم أسباب التطور المتباين للمجتمع العالمي عدم التكافؤ المتأصل في النظام التجاري المالي الدولي، حيث التمييز ضد صادرات العالم الثالث، وعدم تكافؤ توزيع أموال الاستثمارات، وتزايد أعباء الديون. وأشار إلى أنه لم يكن ثمة إقرار كافٍ بالأسباب الجذرية التي تكمن وراء إخفاق التنمية في البلدان النامية. ويشكل النمو الاقتصادي المتأتي من الاستثمار والتجارة أمرا لا غنى عنه لتحقيق الدعامتين الأخريين للتنمية المستدامة - وهما التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتقتضي العولمة الحقيقية ضرورة إدماج البلدان النامية على نحو ملائم في النظام الاقتصادي العالمي، وضرورة فتح أسواق البلدان المتقدمة وبحرية أكبر أمام تدفق السلع والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والمعلومات والناس عبر الحدود.

٣٥ - وقال إن المجتمع الدولي عقد خلال العقدين الماضيين مؤتمرات بشأن ضرورة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكافئة. وشكلت الاستنتاجات المتفق عليها التي تم التوصل إليها في تلك المؤتمرات تعهدا من جانب جميع الحكومات بالامتثال للقرارات السياسية والتعهدات وخطط العمل المعتمدة وتنفيذها، مما يعكس توافقا دوليا جديدا في الآراء - توافق آراء الأمم المتحدة - ينبغي أن يحل محل توافق آراء واشنطن ويشكل الأساس لبذل جهد عالمي متجدد من أجل تشجيع التنمية الاجتماعية الاقتصادية العالمية المتكافئة. ويجب تأمين أعمال المتابعة والتنفيذ بصورة متكاملة وشاملة ومتوازنة. وكخطوة أولى، ينبغي للأمين العام أن يعد وثيقة توضح القرارات السياسية والتعهدات والإجراءات التي اتخذتها تلك المؤتمرات الدولية في مختلف المجالات، وذلك لتصبح أساسا لتقييم مدى تنفيذها.

٣٦ - وأشار إلى ضرورة استحداث آلية فعالة لاستعراض ورصد وتوجيه أعمال المتابعة لتوافق آراء الأمم المتحدة ذلك. وقال إن وفده بصدد تعميم وثيقة غير رسمية بعنوان ''متابعة وتنفيذ السياسات والتعهدات وخطط العمل الاقتصادية والاجتماعية''، والتي تتوخى استحداث آلية متكاملة وشاملة ومنسقة لأعمال المتابعة. وينبغي أن تُلقى المسؤولية الأساسية عن أعمال المتابعة على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الممكن للجان بأنواعها العاملة في إطار المجلس والجمعية العامة إجراء استعراضات جوهرية في مختلف المجالات. وتشمل هذه الوثيقة غير الرسمية طرائق عقد الاجتماعات وعددها وأماكنها، وعضوية هيئات الاستعراض، وطبيعة التمثيل، ومشاركة الدول إلى جانب هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والدعم الذي يمكن للأمانة العامة أن تقدمه. وتتوقع هذه الوثيقة إسناد دور قوامه التكامل للمجلس والجمعية. ومن شأن آلية المتابعة الشاملة والمنسقة والمترابطة هذه أن تمكن المجتمع الدولي من ترجمة توافق آرائه إلى أعمال.

٣٧ - **السيد دي ريفيرو** (بيرو): قال إن صندوق النقد الدولي غيّر مؤخرا توقعاته الاقتصادية بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والواردة في مجلة آفاق الاقتصاد العالمي، وتبين أن هذه المنطقة لن تحقق حتى المقدار المنخفض للغاية من النمو الذي كان من المتوقع تحقيقه، بل سيكون هناك بالفعل نمو سلبي قدره ٠.٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وهناك ثلاثة بلدان فقط من بلدان أمريكا اللاتينية أظهرت مؤشرات متوسطة من حيث النمو، حيث تناهز المعدلات فيها نسبة ٣ في المائة، بل إن أحد هذه البلدان وهي بيرو قد تتجاوز هذا الرقم. غير أن بيرو تشهد اضطرابات اجتماعية متنامية. ومرة أخرى، توجد ثغرة بين ما تعد به الديمقراطية وما يناله الشعب. وكان قد قدر أنه سيكون على بلدان أمريكا اللاتينية أن تحقق معدلات نمو سنوية لا تقل عن نسبة ٦ في المائة لعدة سنوات متتالية لكي تلبي الاحتياجات الأساسية لشعوبها وتوطد أسس الحكم الديمقراطي وتبقي على ثقة السكان في الديمقراطية. لكن

لسوء الحظ، ما زالت معدلات النمو تلك بعيدة عن التحقيق.

٣٨ - ولسنوات عديدة، ظلت بلدان أمريكا اللاتينية تنفذ بإخلاص بنود توافق آراء واشنطن، على أمل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية؛ غير أن مجلة آفاق الاقتصاد العالمي قالت إن سنة ٢٠٠٢ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستشهد ثالث انخفاض متتال في الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد اختتم الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي دون إيجاد حل للأزمة العالمية، خاصة أزمة أمريكا اللاتينية، وهي أشد المشاكل التي تشهدها المنطقة تعقيدا منذ أزمة الديون الخارجية التي شهدها عقد الثمانينات. ونتيجة لذلك، فإن دعائم الحكم الديمقراطي أصبحت في خطر في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

٣٩ - وكجزء من الإصلاحات الحالية للبناء المالي العالمي، قال إنه لا بد من إنشاء آلية لدعم أجهزة الحكم الديمقراطي التي أصبحت تظهر عليها علامات ضعف إزاء تنامي الاضطرابات الاجتماعية. ولا بد من اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد الاقتصاد الكلي لتمويل القروض وسبل الوصول إلى الأسواق. ويجب إيجاد سبيل للتوفيق بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية؛ فهما في طريقهما إلى التصادم في أمريكا اللاتينية، وثمة خطر من أن تتحول المنطقة مرة أخرى إلى بلدان تحكمها أنظمة استبدادية.

٤٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، قال إن من الصعوبة بمكان المحاججة بأن التقلبات المناخية الطبيعية هي المسؤولة عن حدوث ظواهر شديدة مثل ظاهرة النينيو. والواضح أن النشاط البشري هو سبب هذه الظواهر في مناطق تُنتج فيها مقادير كبيرة من غازات الدفيئة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة لبلدان مثل بيرو، حيث يلحق الضرر بالنظم البيئية وبالبنى التحتية وحيث تُفتقد مقومات التنوع البيولوجي. وبالنظر إلى خطورة عواقب هذه الكوارث، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده من أجل الحد من ضعف السكان أمام مثل هذه الكوارث التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالأنماط العالمية لإنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه. ومن شأن تنفيذ بروتوكول كيوتو أن يقلل من آثار انبعاثات غازات الدفيئة. وقال إن هذا الاتفاق يمثل أهم جهد يبذله المجتمع الدولي حتى الآن لتقليل الضعف أمام الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة.

٤١ - **السيد كريم** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن التوتر الناجم عن الهجمات الإرهابية في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ما زال قائما، مما أدى إلى انعدام الثقة في الأسواق العالمية وسيطرت حالة نفسية اتسمت بخيبة الأمل في التوقعات والجزع الاقتصادي في أرجاء عديدة من العالم. ويشكل الركود الاقتصادي السائد في معظم الاقتصادات الرئيسية في العالم موضوعا مثيرا للقلق البالغ. وإلى أن يتم حل هذه المشكلة، ستظل هناك مصاعب جمة في التعامل على المدى المتوسط مع الاضطرابات الاقتصادية التي تهم عددا كبيرا من البلدان النامية. ولن تؤدي التدابير الحمائية، خاصة الحواجز التجارية، إلا إلى عرقلة محرك الإنتاج والنمو على الصعيد العالمي.

٤٢ - وبالرغم من وجود ظروف دولية لم تساعد بما فيه الكفاية على تحقيق النمو والتنمية، كانت سنة ٢٠٠٢ بمثابة معلم من معالم التعاون والشراكة الدوليين في مجالي التنمية المستدامة والتمويل الدولي. فقد أنشئت شراكة هامة تضم المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني. وكانت أعمال المتابعة المناسبة ضمن إطار الأمم المتحدة السبيل الوحيد للتأكد من أن تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة أيضا دعائم الحكم الجيد على جميع المستويات؛ والتي يجب أن تبدأ

بدورها بمحاربة الفساد المالي. ويجب التركيز أثناء بناء قدرات مكافحة الفساد المالي على إدماج شامل لوسائل الضبط والتوازن، والتدابير الوقائية وإنفاذ القانون فعليا بهدف إيجاد بيئة استثمارية مستقرة للاقتصادات النامية والانتقالية.

٤٣ - وقال إن الفرصة متاحة للأمم المتحدة لتكون نموذجا للإدارة الجيدة. وأشار إلى أن مبادرات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام تستحق الدعم الكامل من لدن المجتمع الدولي؛ ومن المهم في الوقت ذاته إدراك الطابع المتداخل للجهود المبذولة من أجل تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن ضعف الجمعية العامة، سيلقي دائما بظلاله على أي نتائج يتم تحقيقها في إصلاح هياكل مجلس الأمن.

٤٤ - وأضاف أن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يعد نموذجا ممتازا لدور الجمعية العامة في التوعية بالقضايا الإقليمية التي تكتسي أهمية عالمية؛ كما أنه بين الحاجة الملحة لتعزيز جهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة أفريقيا على كسر الحلقة المفرغة للفقر والبؤس. ومن شأن تنفيذ هذه الشراكة أن يكون مؤشرا يمكن بواسطته قياس الإنجازات التي حققها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي إطار مكافحة الفقر، سيمكن تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا من القيام بدور هام في هذا الشأن.

٤٥ - وأشار إلى أن توافق آراء مونتيري ينبغي أن يكون جزءا من المبادئ التوجيهية الأساسية لعمل اللجنة الثانية والمنظمة برمتها. ففي مونتيري، وضع قادة العالم نهجا جديدا للتنمية الشاملة، لا سيما بعدها المتعلق بالتمويل، الغاية منه إطلاق العنان لقدرات البلدان النامية على إنشاء المؤسسات التجارية بدلا من حصرها في دائرة الاتكال. وتشكل أعمال المتابعة المناسبة أمرا ضروريا للحفاظ على مكاسب روح جديدة في التعامل مع أكثر قضايا تمويل التنمية دقة، والتي أحدثت شرخا هائلا في المجتمع الدولي في ما مضى.

٤٦ - وقال إن من شأن المفاوضات المقبلة التي ستجرى في مؤتمر الدوحة أن تساهم بالتأكيد في وضع مبدأ حقيقي لتعدد الأطراف في التجارة الدولية. وأضاف أن أهداف تمويل التنمية والتنمية المستدامة مترابطة في ما بينها وأن تحقيقها يتوقف على ضمان وصول سلع البلدان النامية إلى الأسواق. أما في ما يتعلق بأقل البلدان نموا، فإن من الأمور الأساسية تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١.

٤٧ - وأشار إلى أن تطوير التجارة الخارجية في الاقتصادات الانتقالية تبين أنه يشكل وسيلة فعالة للغاية لتيسير الإصلاحات وتذليل عقبات العملية الانتقالية. كما أثرت الإيرادات ومعدلات النمو الناجمة عن تزايد الصادرات من الاقتصادات الانتقالية بدورها تأثيرا إيجابيا في الإصلاحات الداخلية. غير أن مهمة إيجاد بيئة مؤاتية لتمويل التجارة بصورة كافية في الاقتصادات الانتقالية يظل من بين التحديات الضخمة، لا سيما ضرورة جعلها ذات مناعة أكبر أمام ظروف الأسواق العالمية المتغيرة. ويعد التعاون الإقليمي من أهم أولويات السياسة الخارجية المقدونية. ولن يكون بالإمكان تحقيق الاستقرار والسلام في جنوب شرقي أوروبا دون تعاون اقتصادي سليم قام على وفورات الحجم الكبير وإزالة الحواجز التي تعرقل التجارة والنقل في جميع أرجاء المنطقة. ولن يكون بوسع جمهورية مقدونيا، وهي بلد صغير، تحقيق النمو الاقتصادي إلا عن طريق إنشاء اقتصاد سوق مفتوح. وقال إن حكومته وقّعت العديد من اتفاقات التجارة الحرة مع بلدان في المنطقة، التي تضم سوقا يناهز عدد السكان فيها ١٠٠ مليون، وأتمت مؤخرا مباحثات مع منظمة التجارة العالمية ستفسح لها مجال الحصول على العضوية الكاملة فيها، وهو أمر متوقع عند بداية عام

٢٠٠٣. وتأمل جمهورية مقدونيا، كبلد منتسب للاتحاد الأوروبي، في تدارك عملية الاندماج الأوروبية والاستفادة من عملية العولمة.

٤٨ - وقال إن العولمة، بغض النظر عن منافعها، لها أيضا آثار سلبية نظرا لأن بعض السياسات الوطنية تترتب عليها آثار تتجاوز الحدود الوطنية، في مجال الضرائب على سبيل المثال. وقال إن قوى العولمة الدافعة هي تحرير التجارة والاستثمار، والابتكار التكنولوجي، وإنشاء المؤسسات التجارية، وإقامة شبكة اجتماعية عالمية. والعولمة ليست عملية تسير على غير هدى؛ فكل دولة وحكومة تضع السياسات والقوانين اللازمة للاقتصاد المعولم.

٤٩ - وقال إن وفده يؤيد الاقتراح الذي تقدم به مؤخرا رئيس البنك الدولي لاتخاذ إجراءات استراتيجية مشتركة من جانب المجتمع الدولي من أجل مستقبل التنمية الاقتصادية وهي: أولا، التحرك باتجاه اعتماد سياسات وظروف استثمارية وهيئات حكومية أفضل في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية؛ وثانيا، إزالة الحواجز التجارية لمنح البلدان النامية فرصة أفضل في الأسواق العالمية؛ وثالثا، زيادة المعونة المخصصة للتنمية، مع توزيع أفضل لهذه المعونة من أجل تخفيف العبء الذي تفرضه؛ ورابعا، العمل كمجتمع عالمي حيثما اتسم ذلك بالأهمية.

٥٠ - السيد سوازو (هندوراس): استأنف رئاسته الجلسة.

٥١ - **السيد نايدو** (فيجي): قال متحدثا أيضا باسم بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو ونيوزيلندا إن المسائل المعروضة على اللجنة ذات أهمية بالغة للتنمية المستدامة لجميع البلدان في المستقبل، وبخاصة أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وأضاف أن النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الدولي بشأن التمويل لأغراض التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشكل خاص، تتيح منطلقات ممتازة للترويج للتنمية المستدامة وستجعل أعمال اللجنة الثانية أكثر وجاهة وفعالية.

٥٢ - وأعرب عن تأييده للأعمال التي تقوم بها اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة للترويج لأهداف التنمية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك أهداف التنمية للألفية. وأكد مجددا دعم مجموعته لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تم الاعتراف صراحة باحتياجاتها في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وذكر أن ما التزم به برنامج عمل بربادوس يجب ترجمته إلى نتائج ملموسة بحلول وقت استعراض العشر سنوات في عام ٢٠٠٤.

٥٣ - واختتم كلمته قائلا إن التقدم الحقيقي لا يمكن إحرازه إلا من خلال التزام حقيقي من قبل جميع أصحاب المصالح. فرغم اختلاف التحديات التي تواجه البلدان، فإن التعاون الدولي وعملية صنع السياسات السليمة والإحساس الواضح بالالتزام من شأنه أن يجعل هدف التنمية المستدامة أكثر قابلية للتحقيق.

٥٤ - **السيد جيميز توريِّس** (إكوادور): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في التسعينات بناء على طلب الهيئات المالية الدولية لم تعد تبدو وكأنها تثمر رغم نجاحها في البداية. بل إن نقاط الضعف الهيكلية وحالات الفقر والفقر المدقع لا تزال مستحكمة وازدادت سوءا، مما يجعل البلدان النامية، وبخاصة أصغر البلدان حجما، أكثر عرضة للتقلبات في الأسواق الدولية. وقد أثبتت النظريات الاقتصادية السائدة المستندة إلى الخصخصة وتحرير التجارة وإلغاء القوانين التنظيمية أنها نظريات قاصرة في الاقتصادات

والأسواق الشديدة التنوع في العالم، وفشلت في مراعاة الدور الحاسم غالبا الذي تلعبه عوامل خارجية. لذا يجب على كل بلد أن يقوم بإصلاح سوقه آخذا في الحسبان ما لديه من موارد وإمكانيات وظروف خاصة.

٥٥ - ومضى قائلا إن الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان النامية لتحديث اقتصاداتها، بتكلفة اجتماعية كبيرة، لم يكن يضاهيها جهود مماثلة على الصعيد الدولي. فالمعونات المالية والافتقار إلى الوصول إلى الأسواق شوه أنماط التجارة ومنع البلدان النامية من تسويق منتجاتها المحلية. إضافة إلى ذلك، رغم المحاولات المتكررة لفتح مفاوضات جديدة، لا يزال عبء الديون الخارجية يرزح بثقله على الكثير من البلدان النامية، مما يمحو فعليا أي هامش للبرامج الاجتماعية.

٥٦ - واختتم كلمته قائلا إن الأمم المتحدة يجب أن تضع أساسا للتوزيع العادل لمنافع العولمة وتفادي الوعود الرسمية ولكن الفارغة المنطلقة من النوايا الحسنة.

٥٧ - **السيد سوشكون** (تركيا): أكد في معرض تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ضرورة أن تبقى الأمم المتحدة متجاوبة مع أزمة النمو والتنمية. وأضاف أن اللجنة الثانية لعبت دورا هاما في التعامل مع القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وأن المؤتمرات الدولية التي عقدت في الآونة الأخيرة بتكليف من اللجنة خلقت زخما جديدا في تلك المجالات.

٥٨ - وقال رغم أن العولمة يمكن أن تسهم بالتأكيد في الرخاء، وتخفيف حدة الفقر وزيادة الحرية، فإنها يمكن أن تخلق أيضا خللا في التوازن وانعداما في المساواة. ولهذا فمن الضروري إدارة عملية العولمة إدارة تتسم بالمسؤولية وتعزيز المعمارية المالية الدولية حتى لا تؤدي التدفقات الرأسمالية القائمة على المضاربة إلى تدمير الاقتصادات كلها. ولا يمكن بالمثل تجاهل الفقر ويجب وضع حد للتردي الذي تشهده البلدان الأكثر فقرا.

٥٩ - ومضى قائلا إن أهداف إعلان الألفية يجب تنفيذه كما يجب المضي في تطوير التقدم الذي أحرز في الدوحة في مجالات زيادة الوصول إلى الأسواق وتحرير الممارسات التجارية. وأشار إلى أن مؤتمر مونتيري اعترف بمسؤولية كل بلد عن الترويج للتنمية، ولكن لا بد من تقديم دعم دولي منسق، ورحب بتصميم البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وذكر أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وضع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أعلى سلم أولويات برنامجه الدولي على نحو متكامل. واختتم كلمته قائلا إن الالتزامات المعلنة يجب أن تترجم إلى حقيقة بغية كفالة مستقبل أفضل للجميع. ويجب أن تكون عمليات المتابعة متماسكة ومتسقة كما ينبغي للجنة الثانية أن تعمل بنشاط للترويج لهذه الأهداف الإنمائية.

٦٠ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت في معرض تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إن الحالة الاقتصادية في العالم لا تزال يسيطر عليها الغموض. ودعت إلى إقامة توازن بين التفاؤل الذي تولد عن اجتماعات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ والتشاؤم الناجم عن الاتجاهات الحالية في النمو الاقتصادي والتدابير الحمائية الجديدة من جانب البلدان المتقدمة النمو واستمرار مظاهر اللاتماثل في العولمة.

٦١ - وأضافت قائلة إن مؤتمر مونتيري أعطى التنمية أولوية جديدة واعترف بأهميتها من أجل إشاعة السلم والأمن في العالم، وضرورة اعتماد نهج متكامل إزاء التنمية وضرورة وضع سياسات اجتماعية واقتسام منافع العولمة. وذكرت أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ أكد مجددا على التزامات ريو وحدد أهدافا في مجالات أساسية مثل الصرف الصحي

والتنوع البيولوجي والأرصدة السمكية والصحة والمخاطر البيئية والطاقة المتجددة. وقد اقترح إنشاء صندوق تضامن عالمي وتقرر التفاوض على نظام دولي لكفالة اقتسام المنافع الناشئة عن استخدام التنوع البيولوجي. علاوة على ذلك، اتسع نطاق المشاركة وأقرت الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بأن هناك مكاسب كثيرة يمكن الحصول عليها من خلال التعاون والشراكة. لذا فإن التحدي الذي يواجهنا في الشهور المقبلة يتمثل في كفالة متابعة تلك المؤتمرات متابعة حثيثة.

٦٢ - ومن ناحية أخرى، ذكرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠١، ونقحت توقعات النمو الاقتصادي لتعكس نموا أقل وأسفرت التدابير الزراعية الحمائية وارتفاع معدل المعونات المالية في البلدان المتقدمة النمو عن عرقلة التجارة. وتوقعت أن يسفر التحرير الزراعي من قبل البلدان الصناعية عن مكاسب كبيرة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واعتبرته شرطا أساسيا من شروط استفادة الفقراء من التجارة الدولية.

٦٣ - ومضت قائلة إن البلدان النامية التي قامت بإصلاحات محلية في التسعينات لم تكافئ ببيئة دولية تمكينية. إذ لم تنمو سوى ثلاثة اقتصادات أمريكية لاتينية في التسعينات أكثر من نموها في العقود السابقة. فالبرازيل، على سبيل، المثال طبقت إصلاحات داخلية وفتحت اقتصادها وألغت القوانين التنظيمية وقامت بالخصخصة واتبعت سياسة مالية حكيمة. وانخفضت التعريفات المفروضة على وارداتها ولكن الكثير من صادراتها لا يزال يواجه حواجز في أسواق البلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى عجز تجاري كبير.

٦٤ - وأكدت أن المجتمع الدولي يقف في منعطف طرق؛ فمشكلة خلل التوازن التجاري يجب أن تعالج كما يجب مقاومة التيار الحمائي. فتحرير التجارة خلال خمسين عاما مضت لم يعم شمل البلدان وروج للتنمية، بيد أنه للتصدي لمظاهر اللاتماثل في العولمة فإنه لا بد من إيجاد حلول لقضايا مثل الاستقرار المالي وانعدام تمثيل البلدان النامية في عمليات صنع القرارات في النظام المالي الدولي. وارتأت أن هذا يتطلب حكما رشيدا لا على الصعيد الوطني فحسب بل وعلى الصعيد الدولي.

٦٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن تخفيف عبء الديون، وبخاصة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب أن يصبح أكثر فعالية؛ وذكرت أن حكومتها، على سبيل المثال، شطبت ديونا تتجاوز قيمتها بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما يجب توفير المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، ويستحسن توفيرها من خلال الصكوك المتعددة الأطراف. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع النمو وأن يجد حلا للمشاكل المنظومية في الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من السياسات المحلية القائمة وخلق بيئة دولية تمكينية.

٦٦ - **السيد بعلي** (الجزائر): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأشار إلى ما أبداه المجتمع الدولي من إرادة متجددة لتعزيز التعاون الدولي وتطوير الشراكات على جميع الصعد. وقال إن أهداف التنمية للألفية والنتائج التي تمخض عنها مؤتمرا مونتيري وجوهانسبرغ توفر إطار عمل للتنمية وتخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة والعولمة. وأكد ضرورة أن تبقى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف حدة الديون والوصول إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وإصلاح المعمارية المالية الدولية لزيادة مشاركة البلدان النامية اهتمامات ذات أولوية.

٦٧ - ورحب بما أحرز من تقدم باتجاه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف

الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فضلا عن توفير آلية تمويل لتلك الاتفاقية. وحث جمعية مرفق البيئة العالمية على إعلان التصحر وإزالة الغابات مجالين ذوي أولوية في عمله وحث أيضا الأطراف في الاتفاقية على جعل مرفق البيئة العالمية آلية تمويل للاتفاقية.

٦٨ - وأضاف قائلا إن العولمة والتغير التكنولوجي السريع يعرضان البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، لأخطار التهميش. فالفقر لا يزال يشكل أكبر تهديد على العولمة وزيادة التعاون الدولي، وتجديد الشراكة بين الشمال والجنوب واقتسام المسؤوليات ومنافع العولمة ستكون مفتاح تخفيف حدة الفقر. وقد تم تحديد التعليم والصحة أيضا على أنهما عاملان محددان للتنمية، أما فيما يتعلق بالصحة، فقد رحّب بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل الرئوي والملاريا.

٦٩ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأفريقي أقام ''الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا'' لتلبية احتياجات القارة للتنمية. واعترف الاتحاد بالدور الذي تقوم به الحكومات الوطنية في محاربة الفقر والمرض والتخلف، مع التأكيد على ضرورة الحصول على دعم دولي. واعتبر خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية لأفريقيا فضلا عن اعتماد الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ للإعلان المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا دليلين على الدعم هما موضع ترحيب.

٧٠ - وأعرب عن قلقه من استمرار انخفاض الموارد المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في وقت لا تزال فيه احتياجات البلدان النامية في ازدياد؛ وأكد ضرورة ضمان توفير أموال كافية ومستقرة. إضافة إلى ذلك، فرغم الاعتراف بالطابع المتعدد الأطراف لأنشطة التنمية التنفيذية، فإنه أكد ضرورة مشاركة البلدان المستفيدة مشاركة مباشرة في تنفيذ هذه الأنشطة وإدارتها.

٧١ - **السيد دوريان** (البنك الدولي): قال إن مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة خلقت تحولا في نموذج التنمية. فمداولات مؤسسات بريتون وودز، على سبيل المثال، طرأ عليها تحول كبير نتيجة الأرضية المشتركة التي تطورت في تلك الاجتماعات وبرنامج التنمية الجديد الذي وضع. وأضاف قائلا إن توافق الآراء في مونتيري سينفذ في سياق أهداف التنمية للألفية، مع مراعاة تأثير مؤتمر قمة جوهانسبرغ. كما أن الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام ستجعل الأمم المتحدة مؤسسة عصرية انسيابية وينبغي للجنة الثانية أن تصبح منبرا لوضع نُهج متكاملة جديدة لتنفيذ أهداف التنمية.

٧٢ - وأشار إلى أنه رغم الاختلافات المؤسسية، فإن صرح التنمية الجديد ينبغي أن يبنى حول ثلاثة موضوعات رئيسية: تثبيت أركان العلاقات العابرة بين مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الدولي بشأن التمويل لأغراض التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ ومتابعة العمل الجماعي الذي قاد إلى مونتيري من خلال إصلاح طرق العمل على الصعيدين الحكومي الدولي والمؤسسي؛ وتنفيذ النتائج.

٧٣ - وذكر أن ٦ نقاط يمكن أن تشكل لبنات بناء لتحقيق أهداف المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة. إذ يجب تسليط الأضواء على النهج القطري إزاء التنمية، ومواصلة إعادة النظر فيما أحرز من تقدم في ضوء الأولويات القطرية. ويجب مضاعفة المساعدات بغية تحقيق أهداف التنمية للألفية كما أن تحسين التعاون والتنسيق بين الجهات المانحة والبلدان سيؤدي إلى كفالة زيادة الدعم المقدم إلى الاستراتيجيات القطرية. ويجب على البرامج أن تركز على النتائج ويجب تقييم أداء المانحين والوكالات من خلال نهج جماعي. ويجب تحقيق الالتزامات في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والوصول إلى الأسواق من دون انتظار اتفاقات

منظمة التجارة العالمية. وبغية كفالة تخفيف حدة الديون بشكل كامل فإنه يجب تمويل الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا كافيا، ويجب أن يشارك المانحون والدائنون في البرامج المتفق عليها مع فرادى البلدان. وأخيرا، من المهم أن يقوم البنك الدولي بتحسين إدارته والمساءلة والشفافية وكشف المعلومات، بما في ذلك في عملية الميزانية، وتعزيز تمثيل البلدان النامية.

٧٤ - واختتم كلمته قائلا إن التحدي الرئيسي يتمثل في ربط نتائج المؤتمرات الرئيسية، وتغيير الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة وأن يهدف التنفيذ إلى كفالة تحقيق نتائج أكثر إيجابية على الصعيد الميداني. واعتبر الدورة الحالية للجنة الثانية ذات أهمية مركزية؛ فقد أثبتت قدرتها على خلق زخم للتغيير ويجب أن تواصل الترويج لبرنامج التنمية.

٧٥ - **السيد مونزبيرج** (صندوق النقد الدولي): أكد التزام الصندوق بتخفيف حدة الفقر وبعمليات مونتيري والدوحة وجوهانسبرغ واستشهد بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا باعتبارها مثالا ملموسا على ما أحرز من تقدم لتحقيق هذه الأهداف. وأردف قائلا إن الصندوق سيواصل الانطلاق في عمله على أساس التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بالتأكيد على التبني القطري لسياسة التنمية بدعم من المجتمع الدولي على أساس المساءلة المشتركة والسياسات والمؤسسات السليمة والحكم الرشيد وزيادة التعاون وزيادة انفتاح النظام التجاري. وأكد أن بناء القدرات يلعب أيضا دورا هاما، بدليل إنشاء مركزين إقليميين للمساعدة التقنية في أفريقيا، على سبيل المثال. وسينصب التركيز في جميع الأوقات على التنفيذ والإجراءات الملموسة ومواصلة إحراز تقدم.

٧٦ - وأردف قائلا إن أعمالا كثيرة بدأت فيما يتعلق بنتائج مؤتمر مونتيري. وحددت الأولويات والاتجاهات الجديدة في مجالات مثل منع الأزمات وحلها، وتحسين مراقبة القيمة، وتقييم نقاط الضعف، ومراقبة البلدان المهمة من الناحية المنظومية وتأثيرها على الاقتصاد الدولي والشفافية وتحسين المعايير المتعلقة بتطبيق الدول الأعضاء للسياسات بهدف تحسين حالتها المالية وكفالة زيادة المرونة التي تتمتع بها تلك النظم. ووضعت أيضا مبادئ توجيهية جديدة بشأن المشروطية بغية تخفيف العبء عن كاهل البلدان المعنية.

٧٧ - وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، أكد أن الصندوق سيواصل الترويج لأهداف التنمية للألفية ودعم الإصلاحات الاقتصادية بهدف زيادة النمو وتخفيف حدة الفقر بواسطة ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والمشاركة القطرية، وإدارة الإنفاق السليم وتحليل التأثير الاجتماعي. أما بالنسبة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الصندوق يدرك ضرورة توفير استراتيجية خروج وطيدة للبلدان التي تواجه عبء ديون لا تقوى عليه. وطالب بتحسين التمويل وزيادة المرونة لكفالة السماح بحماية قيمة الموارد من التقلب في الظروف الاستثنائية. كما يجب الترويج للسياسات السليمة وينبغي التهيؤ لاحتمال إعادة توجيه النفقات الاجتماعية إلى المجالات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة.

٧٨ - واختتم كلمته قائلا إن المناقشات سوف تستمر لبحث إمكانية زيادة الحصص وزيادة تمثيل البلدان النامية. وأكد أن الصندوق سيواصل التشديد على اتخاذ إجراءات ملموسة، وعلى التنفيذ والبرامج التي تركز على النتائج. وقال إن الصندوق سيعد تقريرا عن التقدم المحرز في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسيرحب بإسهامات اللجنة الثانية بشأن كيفية تنسيق أعماله مع اللجنة عند تقديم تقرير إلى المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.